المنهج المغالي في نقد العربية - زكريا أوزون أنموذجاً

م.م إيناس إبراهيم عبد الله
كلية الصيدلة - الجامعة المستنصرية

ملخص البحث

يتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين تناولت المقدمة بيان أهمية اللغة العربية والهدف من البحث، أما التمهيد: فقد تناول صعوبة النحو العربي على مر عصور التأليف، وتناول المبحث الأول: استعراضاً لأهم دعوات التيسير في العصر الحديث وتناول المبحث الثاني: مسائل منتخبة من آراء زكريا أوزون، ثم الخاتمة: التي عرضت أهم النتائج التي توصل إليها البحث وفي مقدمتها: أن هذا الكتاب مدار البحث يحارب اللغة العربية ويجب التحذير منه.

المقدمة

إن اللغة العربية أكمل اللغات وأدّقها وأبرؤها من العيوب فهي لغة القرآن المعجز، وهي في نظر الغالبية العظمى توضع في مرتبة المقدسات، وقد أدى تطور العقلية العربية وتقدم المجتمع إلى إنتاج (النحو العربي) الذي وضع لسبب ديني هو الخوف من اللحن في القراءة القرآنية , وآخر قومي هو المحافظة على اللغة العربية , وآخر تعليمي هو لعصمة ألسنة الأعاجم من الزلل في كلام العرب , وقد أوقف علماءُ حياتهم لخدمة هذا العلم على مرّ السنين , لكنهمّ أدخلوا فيه الفلسفة والمنطق , مما أدى إلى صعوبة نظامه وقواعده فظهرت كتب النحو تعاني الإسراف في الطول وغموض الأسلوب وعدم مراعاة مستوى الدارسين وأحياناً الاضطراب، مما شوه جمال النحو وزاده صعوبةً , فظهرت الشروحات فتضخمت مادته وتوعرت مسالكه, ثم أتخذ النحاة ردود أفعال حيال هذه الصعوبة فألُفتْ المختصرات لتيسيره[١] ومنها: (مقدمة النحو) لخلف الأحمر البصري (ت ١٨٠هـ) و(مختصر) الكسائي (ت ١٨٩هـ) ومنها (الموجز) لابن السراج (ت ٣١٦هـ) و(الجمل) للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) و(التفاحة) لابن النحّاس (ت٣٣٧هـ) وغيرها كثير كالاجرومية لابن أجروم المغربي (ت ٧٢٣هـ).

كما نظمت القواعد النحوية شعراً عند المتأخرين من النحاة لتيسيره ومن هؤلاء[٢]: أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ) الذي نظم النحو في منظومته اسماها (ملحمة الإعراب) وابن معط المتوفى سنة (٦٢٨هـ) في منظومته المسماة بـ(الدرّة الألفية في علم العربية) وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في منظومة المسماة بـ(الوافية) وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) الذي ألّف ثلاث منظومات الأولى (الكافية الشافية) وهي منظومة طويلة فيها ثلاثة آلاف بيت تضم النحو والصرف , والثانية الخلاصة المشهورة بالألفية وهي منظومة بألف بيت أودع فيها خلاصة ما في الكافيّة الشافيّة , والثالثة (المؤصَلَ في نظم المفَصل) نظم فيها كتاب (المفصل للزمخشري) وغيرها.

كما ظهر نحاة نقدوا النحو وأعطوا مقترحات لإصلاحه وتيسيره كابن ولاد المصري وأبي العلاء المعرّي وابن حزم الأندلسي من القرن الخامس وابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) الذي امتاز بجرأة واضحة في كتابه (الرد على النحُاة) في محاولةٍ منه لتيسير النحو العربي[٣].

أما المحدثون فكانت لهم محاولات كثيرة لتيسر النحو كان بعضها ينطوي على اقتراحات جزئية لم تنتظم النحو كله ولم تقدم بديلاً، وكان منها ظالماً لا يقدم غير التجريح والهدم، وهو يمثل منهجاً مغالياً في نقد النحو العربي أمثال كتاب (جناية سيبويه) لزكريا أوزون وسنتخذه أُنموذجاً لدراسة المنهج المغالي في نقد النحو العربي في العصر الحديث، ومن يقرأ كتاب: (جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام) يرى تهكماً من المؤلف وسخرية من اللغة العربية إذ يصفها بالقصور والعجز وكتابة عبارة عن انتقادات للنحو والنحويين، وهو إذ ينتقد لا يقدم بديلاً عما انتقده دائماً فكتابه يفتقر إلى الرصانة والدّقة , وهو يدّعي بأنه من دعاة التيسير، لكنه لا يمت إلى ذلك بصلة. علما بانه من غير المختصين باللغة العربية .

وقد تضمن البحث: مقدمة، وتمهيداً ، ومبحثين، ثم خاتمةً، تناول المبحث الأول حركة التيسير النحوي قبل أوزون متمثلة بدعوات التيسير في العصر الحديث، أما المبحث الثاني فقد تناول انتقادات أوزون للغة العربية والحلول التي اقترحها وإن كان في الكم الغفير من انتقاداته لا يقدم حلاً بديلاً.

ولابد من الإشارة إلى أن انتقادات أوزون طالت اللغة العربية بجميع مفاصلها من نحوٍ ولغةٍ وصرفٍ وأدبٍ وهو مغالٍ أجحف بحق اللغة العربية ونظامها المتسق وإن كان لابد من إيجاد منهج لتيسير اللغة العربية على المتعلمين والدارسين ذوي الاختصاص وغيرهم فأكثر مناهج التيسير الحديث ملائمة لذلك فيما أرى منهج عباس حسن الذي سنشير إلى دعوته في المبحث الأول من هذا المبحث.

والهدف من هذا البحث التحذير من الدعوات الهدّامة التي ترمي إلى هدم اللغة العربيّة وتقويضها، فهو يشكل خطراً على الناشئة، علماً أن كتابه يتألف من (١٧٤) مائة وأربعة وسبعين صفحة، وراجع في تأليفه (١٦) ستة عشر مصدراً.

تمهيد:

أتسم النحو العربي بصعوبة أدركها شيوخه وأعلامه كما أحسها تلاميذه، وليس من شك في أن نمط المصاعب التي تواجه أولئك غير التي يلمسها هؤلاء، ولكن الذي لا شك فيه هو أن جهوداً كبيرة قد تعاقبت على هذا العلم منذ أبي الأسود حتى سيبويه وأن هذه الجهود قد تكللت بكتاب سيبويه الذي صار يعرف فيما بعد بقرآن النحو , إذ جمع هذا العالم الفذ علم شيخه الخليل ابن

أحمد الفراهيدي والذي سبقوه وصولاً إلى أبي الأسود الدؤلي, وجاء بعد سيبويه علماء عالجوا قضايا الكتاب نفسها ولكن في أسلوب آخر كالمبّرد في كتابه المقتضب والزمخشري في كتابه المفصّل.

ومما يؤاخذ على كتاب سيبويه عدم سير مؤلفه على خطة واضحة فضلاً عن طول العناوين وغموضها، والتواء لغته، ولكن هذا لا ينفي أنه خدم العربية خدمةً عظيمة، وقد جاء في العصر الحديث أحد الباحثين ليؤلف كتاباً يسميه (جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام) فيمثل منهجاً مغالياً في نقد النحو العربي , إذ إنه يرفض قواعد اللغة العربية برمتها ويدعو لتأسيس قواعد جديدة تساعد على نشر اللغة بين جميع الدول العربية يستعملها الفرد في المنزل والمحفل وهو إذ يجنّى سيبويه بأنه يؤخذ عليه إخفاقه أمام الكسائي في المسالة الزبنورية ثم أنه ليس عربياً وضع القواعد لأمثاله فكيف يضع قواعد اللغة العربية؟[٤]

وما خرج فيه كتابه عن علماء العربية رفضه للتعريب[٥]، ودعوته إلى التوقف عن الاشتقاق اللغوي[٦].

ويقول إن الهدف من بحثه هو تغيير قواعد اللغة العربية المليئة بالأوهام وتأسيس قواعد جديدة ترتكز على[٧]:

أ) ((موقع ودور الكلمة في النظم اعتماداً على حركة أواخر الكلمات (الشكل).

ب) إعمال العقل والمنطق في التقعيد وقيام التوافق بين الدالات والمدلولات.

ج) تأثير الزمن وفاعلية الأدوات (الحروف) في القواعد)).

وهو لا ينفك في بحثه يقلل من شأن اللغة العربية التي وصفّها الله تعالى بقوله: (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ)[٨]، و(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)[٩] فهو يقول مثلاً موازناً بين العربية والانكليزية: (وتمكنت بعض اللغات كالانكليزية مثلاً – من غزو معظم الأرض لتصبح لغةً بديلةً لكثير من اللغات السائدة، أما لغتنا العربية المعقدة، فبقيت جامدة لا بل تراجعت عالمياً ولم يعد يهتم بها حتى أهلها والسبب في ذلك يعود برأينا إلى عنصرين أساسيين:

أولهما: علم النحو العربي.

ثانيهما: الاشتقاق اللغوي من جذور الكلمة العربية لاستيعاب المفردات والمصطلحات الجديدة)[١٠]

وقد فاته أن المؤلف الشهير شكسبير باتت مسرحياته تترجم اليوم من لغتها التي كتبت بها الى اللغة الإنكليزية المعاصرة على ما بين الظروف التي مرتْ بها اللغتان من تباين وتباعد الطول الزمني لكليهما.

ويقول متهكماً: (مهلاً لكن العكبري أو الكستنائي أو التايلاندي)[١١]. ومثل ذلك قوله عن الصفة المشبهة باسم الفاعل: (فهل يجد لي النحاة ما نوع هذا المشتق؟ أم انه اسم جامد (ذات) حيث كان في قديم الزمان رجل بليد اسمه (خرطبيل)[١٢]، وقد كثرت في كتابه عبارات السخرية والتهكم ولابد من التنويه إلى أنه ينتقد في بحثه ويرفض آراءً للنحاة ولا يقدم بديلاً إلا نادراً ومثال ذلك قوله: ألا يستحي أهل اللغة والنحاة من إعرابهم وتأويلهم بعض حروف المعاني زائدة في كلام الله عزّ وجلّ[١٣] ويكتفي بالاعتراض دون تقديم بديل.

ولابد من الإشارة إلى أنه أشاد بالعامية في أكثر من موضع في كتابه وهو يطلق على العامية في الدول العربية لفظ اللهجات إذ يقول: (وما المشكلة إذا تمكنّا من فهم لهجات لغتنا العربية الجميلة واستوعبناها. وهل ألغى رسولنا الكريم محمد (ﷺ) لهجات القبائل عند بعثته؟)[١٤]، وهو يصرّ بين طيات كتابه على ضرورة التيسير على طلبة العلم بتغيير قواعد اللغة العربية التي تفانى قدامى العلماء ومحدثيهم من أجل خدمتها والإتيان بقواعد جديدة ميسرة من خلال عمل موسوعي ومؤسساتي[١٥].

ولابد هنا من الإشارة ولو بصورة سريعة إلى حركة التيسير النحوي قبل أوزون، لتبيين بعد البون بين دعوات التيسير التي يحاول الانتساب إليها وبين دعوته الهدامة المتغطرسة.

المبحث الأول

استعراض لحركة التيسير النحوي قبل أوزون متمثلة

بدعوات التيسير في العصر الحديث

أولاً: كانت محاولة التيسر الأولى هي لكتاب (التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية) لرفاعة الطهطاوي (ت ١٨٧٣م) اقتصر فيه على أبواب النحو الأساسية، ووضع جدولاً خاصاً لكل باب من أبواب النحو، مستضيئاً بمتون النحو ولاسيما (الأجرومية)[١٦].

ثانياً: في عام (١٩٠٤) نشر جرجس الخوري المقدسي كلمة عنوانها: (العربية وتسهيل قواعدها) وفيها يهاجم الإعراب ودعا إلى أن تحسب الكلمات العربية كلها مبينة الأواخر وجعل ضمير الجمع المؤنث والمذكر واحداً وإلغاء باب الموانع من الصرف وإعراب (أي) في جمع حالاتها ونصب جمع المؤنث السالم بالفتحة ورفع الاسم والخبر دائماً حتى مع النواسخ ونصب المنادى المعرّب مطلقاً وإلغاء أحكام العدد.[١٧]

ثالثاً: ألف إبراهيم مصطفى سنة ١٩٣٧م كتاب (إحياء النحو) وشايع ابن جني وابن مضاء في إلغاء نظرية العامل وجمع المبتدأ والفاعل ونائبه في باب المسند والمسند إليه، وخالف النحاة بأن الفتحة ليست علامة إعراب ولا دلالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة بمثابة السكون في لغة العامة(١٨).

رابعاً: شكلت لجنة في وزارة المعارف المصرية سنة ١٩٣٨م للبحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة وخرجت بنتائج أهمها:

١) ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي.

٢) يقسم النحاة العلامات الإعرابية على علامات أصلية وأخرى فرعية واللجنة لا تذهب إلى هذا التقسيم وتجعل كلاً في موضعه وتقسم الاسم المعرب على أقسام:

أ) اسم تظهر فيه الحركات الثلاث وهو أكثر الأسماء.

ب) اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدّها وهو الأسماء الستة.

ج) اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح وهو المنوع من الصرف.

د) اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتحة وهو المنقوص.

هـ) اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون وهو المثنى(١٩).

خامساً: في سنة ١٩٣٨م نشر عبد المتعال الصعيدي عدّة مقالات في مجلة الرسالة بعنوان (تيسير قواعد الإعراب) لم يوافق فيها على توصيات المجمع ولجنة الوزارة واقترح عدّة اقتراحات منها:

١- دمج الإعراب المحلي بالتقديري.

٢- الإبقاء على العلامات الأصلية والفرعية وجعل المنادى المفرد منصوباً بالضمّة أو الألف أو الواو نيابة عن الفتحة.

٣- إلحاق باب كان وأخواتها وباب الأحرف المشبّهة بالفعل بالمبتدأ أو يعرب اسم كان مبتدأ ويعرب خبرها خبراً للمبتدأ منصوباً.

٤- إعراب (أقائم زيدٌ) قائم: اسم فاعل وزيد فاعل ولا يقال انه سد مسد الخبر لأنه ليس هناك مبتدأ.

٥- الأخذ برأي جمهور الكوفيين في نواصب المضارع وعدم تقدير (أن) في المواضع التي قدر فيها البصريون.

٦- إعراب الاسم المنصوب والمرفوع في باب الاشتغال مبتدأ إذ لا ضير عنده من مجيء المبتدأ على الأصل الذي قرره في اسم الأحرف المشبهة بالفعل.

٧- تخليص النحو من كل ما علق به من الفلسفة.

٨- تسمية أسماء الأفعال (أفعالاً سماعية) ولا تجري على قياس الأفعال المشهورة[٢٠]

سادساً: نشر ساطع الحصري سنة ١٩٣٨ في مجلة الرسالة مقالاً عالج فيه بعض صعوبات النحو التعليمي واقترح حلولاً كان له فضل الريادة في بعضها من ذلك أنه أشار إلى الفرق بين اللغة وقواعدها وأكد أن اللغة يضعها المجتمع في حين أن القواعد تتولد من الأبحاث[٢١].

سابعاً: محاولة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٤٠ الذي خالف لجنة التيسير النحوي في تسمية ركني الجملة واختار تسمية البيانيين (مسند ومسند إليه) وكانت اللجنة قد ارتأت عدم التفريق بين حركات البناء والإعراب والاقتصار على ألقاب البناء , أما المجمع فرأى أن الصواب الاقتصار على ألقاب الإعراب ورأى وجوب إرشاد المبتدئين إلى المتعلق العام لشبه الجملة وعدم تكليفهم تقديرها كل مرة , كما وافق اللجنة على تسمية التكملة لكنه دعا إلى استبقاء اسم المفعول للتكملة الدال على ما وقع عليه الفعل)[٢٢].

ثامناً: ذهب طه الراوي في العامين ١٩٤٤ – ١٩٤٥ إلى أن هناك أربعة مذاهب لإصلاح النحو , المذهب الأول أصولي سلفي وخلاصته الرجوع إلى الأصول الأصلية من كتب الأقدمين والمذهب الثاني مذهب التهذيب والتشذيب ووضع كتب حديثة لجميع فروع العربية وعلى مراحل تتفاوت بتفاوت قابليات الناشئة , والمذهب الثالث مذهب الانقلاب والتجديد بحذف أبواب وزيادة أخرى واختصار فصول وتبسيط أخرى والاستعاضة عن مصطلحات , بسواها , والمذهب الرابع مذهب هدم يرى عجز اللغة العربية عن اتساع علوم العصر, وبين أن أجدر هذه المذاهب بالاعتبار هو المذهب الثاني[٢٣].

تاسعاً: نشر عام ١٩٤٩ كتاب شاكر الجودي الموسوم (تشذيب منهج النحو) وهدفه فيما كتبه تنسيق النحو عن طريق حذف موضوعات من بعض أبواب النحو وإلحاقها بموضوعات أخرى بانيا تنسيقه على اختيار أيسر الآراء في النحو العربي ومستنيراً بآراء الكوفيين وغيرهم[٢٤].

عاشراً: محاولة مصطفى جواد في الدراسة التي كان عنوانها (النحو الكوفي وفائدته في تيسير القواعد العربية) وفي مقالته في مجلة لغة العرب بعنوان (كيفية إصلاح العربية) التي ذكر فيها آراء أهمها:

١) تعميم القياس في القاعدة من خلال تعميم تطبيق القاعدة على الشواذ وهذا يقتضي تغيير شيء من شروط المقيسات.

٢) عَدَّ كل مقيس فصيحاً وجواز استعماله.

٣) ترك تعليل الإعراب في النحويات ويريد بذلك ألا يعلل رفع الفاعل ونائبه ونصب المفعول مثلاً لأن ذلك لا تعليل له على الحقيقة.

٤) تمهيد أسلوب تدريس العربية والتأليف بها.[٢٥]

أحد عشر: محاولة أحمد عبد الستار الجواري سنة ١٩٦٢ إذ ألف كتابه (نحو التيسير) ويقول في مقدمته (ولست أزعم انه جهدي وحده فلقد كان لطلاب دار المعلمين العالية، كلية التربية في جامعة بغداد اليوم نصيبهم في إثارة الكثير من مشكلاته وفي الهداية إلى الكثير من حلول تلك المشكلات)[٢٦]، ويبدو أن كتابه جاء متأثراً بإحياء النحو لإبراهيم مصطفى أستاذه.

ثم ألف سنة ١٩٧٤ كتابيه (نحو الفعل) و(نحو القرآن) وفيهما نوع من التيسير إذ دعا في كتابه الأول إلى دراسة الجملة أولاً ثم ما تتألف منه ثانياً , وفي كتابه الثاني وضع القواعد على أساس الأسلوب القرآني متجنباً الكثير من الشاذ[٢٧].

وفي سنة ١٩٨٧ ألف كتابه (نحو المعاني) مهتدياً بكتاب عبد القاهر الجرجاني (دلائل الإعجاز) ودعا فيه إلى التركيز إلى نظم الكلام تقديمه وتأخيره وحذفه وذكره وإيجازه وإطنابه وتوكيده وتقييده وإطلاقه وفصله ووصله , وهو يرى أن معنى الكلام يتضح بأمرين: أحدهما النظم والآخر الإعراب، وقال في كتابه عن علم المعاني (قام معلقاً أو كالمعّلق في فضاء لا يستند إلى قواعد تمسك به أن يزول أو يتزعزع وتلك القواعد هي قواعد النحو التي قضى عليها نأيها عن معاني النحو أن يغيض ماؤها)[٢٨].

أثنا عشر: دعوة مهدي المخزومي سنة ١٩٦٤ إذ ألف كتاباً في التيسير سماه (في النحو العربي نقد وتوجيه) وفي سنة ١٩٦٦ ألف كتاباً ثانياً سماه (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث)، ذكر في الأول عدّة آراء بعضها له وبعضها لمن سبقوه أو عاصروه

وجعل الثاني تطبيقاً لتلك الآراء التي آمن بها واحتج لها ويقول في كتابه الأول: (النحو دراسة وصفية تطبيعية لا تتعدى ذلك بحال)[٢٩]. وأهم آرائه في التيسير:

١- اقتراحه أن تكون الدراسة النحوية وفق هذا التسلسل:

أ) الدراسة الصوتية هي الدراسة اللغوية الأولى التي يعنى بها اللغويون ليعرف الدارس كثيراً من الظواهر اللغوية التي تدرس في كتب النحو.

ب) الدراسة الصرفية أي البحث في الكلمة المفردة من حيث بنيتها وزنتها واشتقاقها وتجردها وزيادتها إلى غير ذلك مما يتعلق بالكلمة.

ج) الدراسة النحوية: أي دراسة الكلمة مؤلفة مع غيرها أي دراسة الجملة من حيث نوعها ومن حيث ما يطرأ لأركانها من تقديم وتأخير أو ذكر وحذف أو إضمار وإظهار من حيث ما يطرأ عليها من استفهام ونفي أو توكيد.

٢- إن القياس الذي يجب أن يتبع في دراسة اللغة والنحو هو القائم على أساس المشابهة ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب.

٣- القول بأن الجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يكون فيها المسند فعلاً، وأما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت أو التي يتصف فيها المسند إليه اتصافاً ثابتاً[٣٠].

ثلاثة عشر: كانت دعوة عباس حسن من دعوات التيسير الجادة، وهو يرى أن النحو العربي عظيم شأنه ولكنه يحتاج إلى التيسير فالتفريعات الكثيرة والآراء المتباينة بتعليلاتها المصطنعة كله مما يمكن تداركه بالإصلاح وملاحقته بالتسديد فيدمج بعض في بعض ويستغنى بآراء ومسائل وطرائق وتعبيرات أخرى[٣١].

كما أنه اخذ على المحدثين عدم التفاتهم إلى إصلاح النحو وتيسيره على غرار ما فعلوه في مجالات أخرى، وهو أقرب أصحاب التيسير إلى التراث العربي وهو لم يتبع دعاة التيسير المعاصرين له في مقترحاتهم التي نالت من التراث العربي[٣٢] وهو لم يتابع دعاة التيسير المعاصرين له في مقترحاتهم التي نالت من التراث النحوي القديم (كدعوتهم إلى إلغاء بعض الموضوعات النحوية وإلغاء نظرية العامل والإعرابين التقديري والمحلي بل وإلغاء الإعراب والاستغناء عنه بتسكين أواخر الكلم وغير ذلك)[٣٣]

أربعة عشر: نشر إبراهيم السامرائي في سنة ١٩٦٨ كتابه (النحو العربي نقد وبناء) عمد فيه إلى مقترحات التيسير العامة المتداولة وجعلها دراسة تطبيقية على (شرح ابن عقيل) تناوله بمقتضاها بالنقد والبناء، وقد قام كتابه على:

١) الأخذ بالمنهج الوصفي.

٢) ترك التعليل.

٣) حذف القواعد التي لا سند لها في كلام العرب.

٤) تنسيق أبواب النحو وإلحاق المتشابهات بعضها ببعض[٣٤]

خامسة عشر: محاولة تمام حسان في كتابه (العربية معناها ومبناها) وفيها يلتقي مع المخزومي، إذ إنه يلغي فكرة العامل ليقيم بدلها المعنى والقرائن وقد درس اللغة دراسة حديثة وفق المنهج الوصفي، وأقام النظام النحوي على أربعة أُسس:

١) طائفة من المعاني العامة التي يسمونها معاني الجمل والأساليب ومجموعة من المعاني الخاصة أو معاني المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

٢) مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة وهي قرائن معنوية كعلاقة الإسناد والتخصيص.

٣) ما يقدمه النظام الصوتي والصرفي من قرائن صوتية وقد اصطلح عليها بمباني القرائن اللفظية.

٤) القيم الخلافية بين أحد أفراد كل عنصر وبقية أفراده.

وهو يقول في كتابه:

(إذا كان النحو على الصورة التي شرحها هو تعقيد أبواب المفردات فقد كانت الحاجة معه ماسة إلى دراسة أبواب الجمل)[٣٥].

وقد انطلقت محاولته من كتب التراث النحوي منبعثة في المنهج الوصفي.

ستة عشر: اهتم شوقي ضيف بتيسير النحو في كتبه، ولعل أهم آرائه في التجديد وتيسير النحو موجودة في كتابه الصادر ١٩٨٦ الموسوم (تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده) ومن أهم ما جاء في الكتاب:

١- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي.

٢- إلغاء متعلق الظرف والجار والمجرور.

٣- إلغاء نيابة علامات فرعية عن علامات أصلية.

٤- إلغاء نصب المضارع بـ(أن) مضمرة أو مقدرة بعد لام التعليل ولام الجحود وكي وحتى واو وفاء السببية وواو المعية بعد نفي أو طلب.

٥- الإبقاء على ألقاب الإعراب والبناء[٣٦].

سبعة عشر: دعوة إبراهيم بيومي مدكور إلى تيسير النحو والوقوف بقواعده عند حدود ميسرة على غرار الانكليزية التي تقف عند حدود ضيقة تلائم شباب المتعلمين باسم التعليم العام والثقافة الشعبية[٣٧].

ثمانية عشر: (دعا صبحي الصالح إلى أن خطوة علمية لابد أن تسبق التيسير وهي الاتفاق على صوغ المقاييس التي تحدد ما ينبغي الحفاظ عليه من القواعد والضوابط في الألفاظ والتراكيب)[٣٨].

المبحث الثاني

مسائل منتخبة من آراء زكريا أوزون

فيما يأتي نماذج منتخبة من آرائه:

١- استبدال مصطلح الحرف، وهو القسم الثالث من أقسام الكلام بالأداة [٣٩] ولا يخفى بأنه يعني الكوفيون بالأدوات ما يعنيه البصريون بحروف المعاني، فهو لم يبتدع هذا المصطلح[٤٠]، والمؤلف يقول بحتمية هذا الاستبدال معللاً ذلك بتمام المطالبة بين الدال والمدلول، أي انه يخالف البصريين.

٢- في جملة (الطفل في المنزل) يعترض على قول النحاة بتعلق شبه الجملة بمحذوف تقديره كائن ويقترح كلمات مثل (مسجون، حزين، سعيد)[٤١].

وقد أجاز النحاة أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو (كائن) أو (استقر) فإن قدرت كائناً كان من قبيل الخبر بالمفرد وأن قدرت (استقر) كان من قبيل الخبر بالجملة، واختلف النحويون في هذا فذهب الاخفش إلى انه من قبيل الخبر بالمفرد وان كلا منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل التقدير : (زيدٌ كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار).

وقيل أنهما من قبيل الجملة وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف هو فِعل ، والتقدير (زيدٌ استقر أو يستقر عندك، أو في الدار) ونسب هذا إلى جمهور البصريين، وقيل يجوز أن يجعلا من قبيل

المفرد فيكون المقدر مستقراً و نحوه وان يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير (استقر) ونحوه، وذهب ابن السراج إلى ان كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد لا من قبيل الجملة، والحق خلاف المذهب وأنه متعلق بمحذوف واجب الحذف وقد صرَّح به شذوذاً كقوله:

لـك العـز إنْ مـولاك عـزَّ وإن يهـن فأنـت لـدى بُحبوحـة الهـون كـائن

فقد صرح بكائن وهو متعلق الظرف الواقع خبراً[٤٢].

٣- يقول في (إنما الأعمال بالنيات): (إنما) مستقلة عن إن ولا علاقة للكف والمكفوف هنا فهي لم تدخل على إنّ لتكفها عن العمل[٤٣]. فهو ينفي أن تكون (إنما) متكونة من (إنّ + ما) ويقول إنها أداة مستقلة، وهذا غير صحيح.

٤- يقول: لا يوجد ما يسمى بالفعل اللازم وإن لم يقم بنصب الاسم بعده فمثلاً نام الطفل في السرير، يقول (فالسرير) هو ما تمّ وقوع الفعل عليه فهو مفعول به وإن كان مجرورا[٤٤].

وقد فصل النحاة القول في هذا فقالوا: (اللازم): (وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو (مررتُ بزيدٍ) أو لا مفعول له، نحو (قام زيدٌ) ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلاً متعدياً وواقعاً ومجاوزاً، وما ليس كذلك يسمى لازماً وقاصراً وغير متعدٍ ويسمى متعدياً بحرف جر[٤٥].

٥- يشجع على العامية فيقول: أم أنه يتوجب عليَّ أن أتعجب كما يتعجب أهل قريش ومضر ألا يحق لي أن أقول: (يا لطيف شو حلو هالبيت!)[٤٦]، وهو يدعو إلى العامية في مواضع عديدة من كتابه[٤٧] وفاته أن الفصحى لم تمت وهناك من ينادي بتصحح اللغة الدارجة ورفعها إلى مستوى الفصحى، فلو عملنا على تعظيم شأن العامية في كل بلد عربي لأصبح التفاهم بين أبناء العربية أصعب فأصعب ولتهدد الكيان الثقافي والحضاري العربي، فالفصحى قادرة على التعبير عن كل المعاني لو أُحسن استعمالها وإنما يحافظ على ديمومتها نظامها الداخلي التركيبي فضلاً عن كونها لغة القرآن الكريم[٤٨].

٦- يقول: (لماذا لا نعترف أن الفعل المضارع في التنزيل الحكيم قد يكون منصوباً بالرغم من تجرده عن الناصب والجازم)[٤٩] فعنده لام التعليل وحتى مثلاً تنصبان المضارع دون تقدير (أن) مضمرة، ففي قوله تعالى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّـذِينَ جَاهَـدُواْ مِـنكُمْ وَيَعْلَـمَ الصَّـابِرِينَ)[٥٠]، الفعل المضارع منصوب بتجرده عن

الناصب والجازم لان تأويل النصب بأن المضمرة بعيد عنده عن الفهم والحقيقة على حدّ تعبيره.[٥١]

وقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار (أن) بعد (كي) نحو (جئتُ لكي أن أُكرمك) فتنصب (أكرمك) بكي (وأن) توكيد لها ولا عمل لها،وذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك (جئت لكي أن أكرمك) اللام، وكي، وأن توكيدان لها.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار (أنْ) بعد شيء من ذلك[٥٢].

٧- ويقول إن قواعد النحو مركونة مهملة لا يقبل بها عقل ولا تستند إلى أي أساس منطقي ومنها ما لا يتحقق في القرآن الكريم كقوله في سورة البقرة[٥٣].

قال تعالى: (لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ..)[٥٤]، وقال: (..وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوْاْ الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا..)[٥٥].

يقول إن كلمة (البّر) منصوبة في الآية الأولى بينما هي مرفوعة في الآية الثانية، وينكر أن تكون الجملة في محل رفع خبر ليس ويعدها قضية جديدة مضحكة، ويسمى هذا المثال: مخلفات القرآن للقواعد السيبويهية[٥٦].

والأمر أهون مما صوره بكثير، ففي قوله (ليسَ البِرَّ أن) المصدر المؤول:اسم ليس مؤخر عن خبرها (البرّ)[٥٧].

أما قوله (وليس البرُّ بأن): بأن الباء زائدة للتوكيد والمصدر المؤول خبر ليس[٥٨].

٨- ينكر الانسجام بين إعراب النحاة وتأويل آيات القرآن في قوله تعالى: (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[٥٩] ويجد أن إعرابها يسبب صعوبة في فهمها[٦٠]. وقد جاء إعرابها واضحاً في كتاب (إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم)، (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ): إن بمعنى: ما، وهو واجب القسم – وأجوبة القسم أربعة: إن، وما، واللام، ولا)، و(كل) رفع بالابتداء، و(حافظ) خبره، والتقدير: (إن كل نفسٍ إلا عليها حافظ) هذا في قراءة من قرأ (لمَّا) بالتشديد وهي قراءة أهل الكوفة ومن قرأ (لما) بالتخفيف فـ (ما) صلةٌ، والتقدير (إن كل نفس لَعَلَيها حافظ)[٦١].

٩- نجده يغلق باباً مما قال به العرب، إذ يقول: إن الفاعل لا يأتي إلا أولاً، فإذا قلنا (قتل أحمدَ زيدُ) فلا سبيل لتأخر الفاعل وتقدم المفعول لوجه بلاغي بل المتقدم هو الفاعل[٦٢].

لكن العرب أوجبت تقديم المفعول في مواضع معروفة وأجازت تقديمه كما في مثال أوزون إذ أُمِن اللبس وأجاز بعضهم التقديم مع عدم وجود قرينة وقال إن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين(٦٣).

١٠- ونجده منحازاً للكسائي في المسألة الزنبورية إذ يقول: (وقد وافق العرب الكسائي فاستكان سيبويه وخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات ولم يعترف النحاة بهزيمة سيبويه)(٦٤).

وقد ذهب الكوفيون إلى انه يجوز أن يقال (كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا هو إياها) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال (فإذا هو إياها والصواب (فإذا هو هي))(٦٥).

١١- يقول (إن حركة أواخر الكلمات لا تغير المعنى ولم يهتم بها الرسول (ﷺ))(٦٦). وهذا كلام منافٍ للصحة وقد حاول تأييده باختلاف قراءة (الحمد) في سورة الفاتحة. وقد فصلها ابن خالويه بقوله (الحمدُ) رُفِع بالابتداء، علامة رفعه ضمّ آخره فإن قيل لم رفع الابتداء؟ فقل: لأن الابتداء أول الكلام والرفع أول الإعراب فأُتبع الأولُ الأولَ، وقرأ الحسنُ ورؤبةُ (الحمدِ للهِ) بكسر الدال اتبعا الكسرَ الكسرَ، وذلك أنّ الدال مضمومةٌ وبعدها لامُ الإضافة مكسورةً فكرهوا أن يخرجوا من ضمٍ إلى كسرٍ فأتبعوا الكسرَ الكسرَ، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة (الحمدُ لله) بضم اللام اتبع الضمَّ الضمَ كما اتبع أولئك الكسرَ الكسرَ ويجوز في النحو: الحمد لله بفتح الدال وقد رُويت عن الحسن أيضاً: تجعله مصدراً لحمدتُ أحمدُ حمداً فأنا حامد، ودخلت الألف واللام في المصدر تخصيصاً، وهذه الوجوه الأربعة في الحمد وإن كانت سائغة في العربية فلا يقرأ بشيء منها إلا بما عليه الناس في كل مِصْرٍ الحمدُ لله بضم الدال وكسر اللام(٦٧).

١٢- يعترض على ورود (سلام) بالرفع والنصب في القرآن الكريم، قال تعالى: (إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ)(٦٨)، ويرى أن الجواب: (بورود سلام سيدنا إبراهيم بالرفع بالابتداء ليكون أحسن من تحيتهم على تقدير فعل محذوف) ليس مقنعاً له(٦٩).

جاء في بدائع الفوائد: عرفت أن قول النحاة فيه أن سلام الملائكة تضمن جملة فعلية لأن نصب السلام يدل على سلمنا عليك سلاماً، وسلام إبراهيم تضمن جملة اسمية لأن رفعه يدلّ على أن المعنى سلام عليكم والجملة الاسمية تدّل على الثبوت والتقرر والفعلية تدل على الحدوث

والتجدد فكان سلامه عليهم أكمل من سلامهم عليه وكان له من مقامات الردّ ما يليق بمنصبه (ﷺ) وهو مقاوم الفضل إذ حياهم بأحسن من تحيتهم، وعندي جواب أحسن من هذا وهو أنه لم يقصد حكاية سلام الملائكة فنصب قوله سلاماً انتصاب مفعول القول المرفد كأنه قيل: قالوا قولاً سلاماً، وقالوا: سراداً وصواباً ونحو ذلك فإن القول إنما تحكى به الجمل وأما المفرد فلا يكون محكياً به بل منصوب به انتصاب المفعول به. وحكي عن إبراهيم لفظ سلامه فأتى به على لفظه مرفوعاً بالابتداء محكياً بالقول ولولا قصد الحكاية لقال: (سلاماً) بالنصب لان ما بعد القول إذا كان مرفوعاً فعلى الحكاية حكاية سلام إبراهيم ورفعه ونصب ذلك إشارة إلى معنى لطيف جداً وهو أن قوله: سلام عليكم من دين الإسلام المتلقى عن إمام الحنفاء وأبي الأنبياء وأنه من ملة إبراهيم التي أمر الله بها وباتباعها فحكى لنا قوله ليحصل الاقتداء به والاتباع له ولم يحكِ قول أضيافه وإنما أخبر به على الجملة دون التفصيل[٧٠].

١٣- يرى أن الشعر الجاهلي والإسلامي أقل قيمة من الشعر المعاصر، ويشبه قول امرئ القيس في معلقته بأفلام الكارتون حين يقول[٧١]

وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

مكر مفرٍ مقبلٍ مدبرٍ معاً كجلمود صخرٍ حطّه السيّلُ من علِ

ويعقد مفاضلة بين ابن زيدون ونزار قباني ويرجح كفة الثاني على الأول، ولا يخفى أن الفرق بينهما كالفرق بين الثرى والثريا فيما أرى.

١٤- له رأي غريب في أزمنة الأفعال إذ يقول: (ولم يوفق أهل اللغة إطلاقاً في حلها وتصنيفها وكل ذلك بحضور النقل وغياب العقل وإننا نجد أزمنةَ الأفعال في بقية اللغات العالمية ولتكن الانكليزية مثلاً أوضح وأدق منها في اللغة العربية)[٧٢].

١٥- ومن آرائه العجيبة قوله عن إعراب الجمل أنها ما هي إلا وهم وتغييب للحقائق والمعاني ويجب علينا أن ننتهي منها وهي إضاعة للوقت ويعدّها النحاة تميزاً عن كثير من قواعد لغات العالم[٧٣].

١٦- يدعو إلى إلغاء الحركات وتسكين أواخر الكلم للتخلص من الحركة التي يصفها بأنها تناقض المفهوم الصحيح المنطقي وكانت تحكم سيبويه وغيره من المقّلدين وفيها تخبط يجعل المرء يراوح في مكانه حتى أنه سماها لعنة.[٧٤]

١٧- يقول: لا يوجد في كتاب الله حرفٌ زائد، فمثلاً في قوله تعالى: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ)[٧٥] يرفض إعراب النحاة لما بأنها زائدة فيقول: (ألا يستحي أهل اللغة والنحاة من إعرابهم وتأويلهم عندما يعتبرون (ما) زائدة في كلام الله عزّ وجل[٧٦]. وهو إذ ينكر إعرابها زائدة لا يقدم إعراباً بديلاً.

الخاتمة

أهم ما اهتدى إليه البحث ما يأتي:

١- كتاب (جناية سيبويه) من الكتب التي لا تخلو من خطورة في حال وقوعه في يد الناشئة لأنه يحتوي على مغالطات وادعاءات غير صحيحة هدفها تشويه اللغة العربية وتنفير الناس منها فيجب التحذير منه.

٢- أن دعوته إلى تيسير قواعد اللغة العربية تنطلي عن دعوة هدّامة لتقويض النظام النحوي والتقليل من شأن النحاة وما مكتوب في الكتاب لا يمتْ بصلةٍ إلى حركة تيسير النحو.

٣- يدعو إلى العامية وترك الفصحى فضلاً عن التنفير من أمري الاشتقاق والتعريب.

٤- لا يعيب النحو فحسب بل يطال خنجره المسموم الشعر العربي فيقلل من قيمته وهو ديوان العرب.

٥- يدعي أن الرسول الأعظم (ﷺ) لا يهتم لحركات الإعراب.

٦- ينتقد الأسلوب القرآني المعجز بشكل خفي كمن يدس السم في العسل.

٧- كتابه لا يخلو من الأخطاء اللغوية.

الهوامش والمصادر

(١) ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسيره، تأليف محمد جيجان الدليمي، محمد صالح التكريتي، عائد كريم علوان، ١٩٩٢، بغداد، ص٢٢٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق، وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٣٦، د. نعمة رحيم العزاوي، طباعة دار الشؤون الثقافية، آفاق عربية، بغداد، ١٩٩٥، ص٢٣٤.

(٤) ينظر: جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، لزكريا أوزون، ٢٠٠٢،ط/١، مطبعة: رياض الريس للكتب والنشر، ص ٦٧

(٥) ينظر المصدر السابق نفسه، ص١٦١.

(٦) ينظر المصدر السابق، ص١٦٢.

(٧) ينظر المصدر السابق، ص١٧١.
(٨) سورة النحل: الآية ١٠٣.
(٩) سورة الحجر: الحجر ٩.
(١٠) جناية سيبويه: ص١١.
(١١) المصدر السابق، ص١٠٥.
(١٢) المصدر السابق، ص٦٤.
(١٣) ينظر: جناية سيبويه، ص١٠٢.
(١٤) ينظر: جناية سيبويه، ص١٧.
(١٥) ينظر: المصدر السابق، ص١٧٢.
(١٦) ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسره، ص٢٤٤.
(١٧) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص٥٢-٥٣.
(١٨) ينظر: أحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ١٩٥٩، ط/١، ص٥٣.
(١٩) ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسره، ص٢٤٧.
(٢٠) ينظر: المصدر نفسه.
(٢١) ينظر: أراء وأحاديث في اللغة والأدب، ساطع الحصري: بيروت، ١٩٥٨، ط/١، ص٨٥.
(٢٢) ينظر: النحو المنهجي، محمد أحمد برانق، القاهرة، ١٩٥٩م، ط/٢، ص١٥٥-١٥٨.
(٢٣) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين ١٦٠-١٦١، د. عبد الجبار جعفر القزاز، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٧.
(٢٤) ينظر: المصدر السابق نفسه، ص١٥٨، وتشذيب منهج النحو، شاكر الجبوري، بغداد، ١٩٤٩م. ص١١-٧٧.
(٢٥) ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسره، ص٢٥٤-١٥٢، وفي حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص٦٤-٦٥.
(٢٦) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤م، ط/٢. ص٥.
(٢٧) ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسره، ص٢٥٦.
(٢٨) نحو المعاني، د. احمد عبد الستار الجواري، العراق، ١٩٨٧م، ص١٣.
(٢٩) في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، بيروت، ١٩٦٣م، ص١٩.
(٣٠) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص٦٥-٦٦ ، و ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسره، ص٢٥٩-٢٦٠.
(٣١) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص٦٧.
(٣٢) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م، ص٢٦٥.

(٣٣) تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد، عباس حسن، أنموذجاً، بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات المجلد ١٣ (٢)، سنة ٢٠٠٢م: ٢١٣؛ ينظر: أُسس انتخاب الآراء النحوية لدى الأستاذ عباس حسن، د. حسن منديل العكيلي، بحث في مجلة كلية التربية للبنات، المجلد: ١٣، ٤، ٢٠٠٢.، ص٦١٦.

(٣٤) ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسره، ص٢٦١-٢٦٣.

(٣٥) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب- القاهرة، ط/٥، ٢٠٠٦م، ص١٧.

(٣٦) ينظر: تجديد النحو، ص١١، وفي حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د. شوقي ضيف، ١٩٨٢م، القاهرة، ص٨٩-٩٠.

(٣٧) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص٦٨.

(٣٨) المصدر السابق، ص٦٩.

(٣٩) ينظر: جناية سيبويه، ص٢٥.

(٤٠) ينظر: مدرسة الكوفة ومناهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط/٢ ، ١٩٥٨م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ص٣١.

(٤١) ينظر: جناية سيبويه، ص٢٩.

(٤٢) ينظر: شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد: ط/٢. ص١/٢١١-٢١٢.

(٤٣) ينظر: جناية سيبويه، ص٣٤.

(٤٤) ينظر: جناية سيبويه، ص٣٧.

(٤٥) شرح ابن عقيل، ص٢/٥٣٣-٥٣٤.

(٤٦) ينظر: جناية سيبويه، ص٤١.

(٤٧) ينظر: المصدر السابق نفسه، ص١٨، ٤٦، ٦٠.

(٤٨) ينظر: اللغة العربية الفصحى والعامية، بحث منشور في مجلة اللسان العربي: مجلد ١٠، الرباط – المغرب، ذو العقدة ١٩٧٣م، ص١/٢٨٦-٢٨٨.

(٤٩) جناية سيبويه، ص٤٧.

(٥٠) سورة آل عمران: الآية ١٤٢.

(٥١) ينظر: جناية سيبويه، ص٤٧.

(٥٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الانباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط/٣، ١٩٥٥م، مطبعة السعادة بمصر، ص٢/٣٠٧-٣٠٨.

(٥٣) ينظر: جناية سيبويه، ص١١٩-١٢٠.

(٥٤) سورة البقرة: الآية ١٧٧.

(٥٥) سورة البقرة: الآية ١٨٩.

(٥٦) ينظر: جناية سيبويه، ص١٢٠، وص٢٢.

(٥٧) ينظر: الشافي الوجيز في إعراب كتابة الله العزيز، تأليف: حسن طه حسن، السنجاري، طبعة أنوار دجلة، بغداد، ٢٠٠٥، ص٣١.

(٥٨) ينظر : المصدر السابق نفسه، ص٣٤.

(٥٩) ينظر:

(٦٠) ينظر: جناية سيبويه، ص١٤٠.

(٦١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع. ص٥٢.

(٦٢) ينظر: جناية سيبويه، ص١٤٠.

(٦٣) ينظر: شرح ابن عقيل، ص٤٨٧/١.

(٦٤) جناية سيبويه، ص١٣٩.

(٦٥) ينظر: الإنصاف، ص٣٧٢/٢.

(٦٦) جناية سيبويه، ص٤١.

(٦٧) ينظر: إعراب ثلاثة سورة من القرآن الكريم، ص٣٠.

(٦٨) سورة الذاريات: الآية ٢٤.

(٦٩) ينظر: جناية سيبويه، ص١٣٤.

(٧٠) ينظر: بدائع الفوائد، تأليف شمس الدين ابن قيم الجوزيه، اعتنى به: صابر بن فتحي بن إبراهيم، وفارس بن فتحي بن إبراهيم، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط/١، ٢٠٠٧، ص٣٦٣/٢-٣٦٤.

(٧١) ينظر: شرح المعلقات السبع، لأبي عبد الله الزوزني، مؤسسة زين بيروت، مكتبة الاشترا، بغداد / مكتبة دار البيان للطباعة والنشر – بيروت – لبنان، ص٣٩-٤٠.

(٧٢) جناية سيبويه، ص٣٦.

(٧٣) المصدر السابق، ص١١٣.

(٧٤) ينظر المصدر السابق، ص٣٢، ٤٠.

(٧٥) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

(٧٦) جناية سيبويه، ص ١٠٢.

Curriculum amounts in cash Arabic zakaria ozon model

Enas Ibrahim abdullah

Abstract

Consists of this research from the front of the boot and two sections addressed the submitted statement of the importance of Arabic language and the objective of the research, and the boot: it dealt with the difficulty of Arabic grammar over the ages of authorship, and address the first research: a review of the most important calls for facilitation in the modern era and address the second topic: questions of elected by the views of Zechariah Ozone, then the conclusion: that offered the most important findings of the research first and foremost: that this book over the fight Find the Arabic language and must warn him.